الفصل الرابع

المشكلة الأولى: حكم الامتياز

مواطنون أم رعايا

لما كان الشعب الذي ينضوي تحت الشكل القانوني الذي نسميه "الدولة" هو الهدف الأول للتطور السياسي، كانت المشكلة الأولى في السياسة هي اختيار الأساس الذي ينظم العلاقة بين هذا الشعب والدولة.

والدولة في مجموعها تتكون من عدد كبير من الأعضاء يرتبطون ببعضهم البعض، وعلى ذلك يتعين إيجاد قاعدة تحدد الفئات التي تعتبر أعضاء في الدولة، وكيف تكتسب هذه العضوي، وإذا كانت العضوية تهيئ الفرص لنوع معين من السلوك وانتظار شكل معين من العامة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات فإن ذلك يتحدد طبقا لمبادئ خاصة يحدد اختيارها الصفة المميزة للدولة، إن التقسيم الذي لا بد منه للمجتمع إلى حكومة ومحكومين، يثير عددًا كبيرًا من علامات الاستفهام بشأن العلاقات المتبادلة بينهما.

ومن ذلك مثلا: أي الأفراد هم الذين يختارون لتكوين الحكومة؟ وهل يصلح الجميع لتولى العمل كحكام؟ وما هي الحقوق التي يتمتع بها المحكومون؟ وهل الحقوق الأساسية هي في نفس الوقت حق للجميع؟ أم أن المجتمع ينقسم إلى مواطنين من درجات مختلفة، منهم من هو في الدرجة

الأولى، ومنهم من في الدرجة الثانية؟ وعلى معنى ذلك أن هناك مواطنين ورعايا؟

هذه الأسئلة تعبر عن الخلاف القائم حول موضوع واحد، وهي في ذات الوقت تساعد على تعريف صفة المواطن، والعلاقات المختلفة التي تربط بين الأعضاء الذين يكونون الدولة.

إن الذين يتكلمون عن نظام الحكم بأسلوب فني ويؤمنون بأنه فن رفيع ينظرون إليه من زاوية تتسم بالخيال، في حين أن غيرهم ينظرون إليه على أنه يسير وفقا لمجموعة من القوانين التي يمكن معرفتها ودراستها وتعلمها وإتقانها، وهؤلاء يضعون السياسة في مرتبة ما يمكن فهمه وإدراكه ويسمونها علمًا قائمًا بذاته.

وهناك فئة ثالثة لا زالت تنظر إلى الصراع الإنساني و تربط بينه وبين القوى السامية على قوة الإنسان، وهؤلاء تبدو الحكومة لهم كأنها سر من أسرار الحياة.

ونحن إذا تقبلنا بداءة هذه الفروض، كان طبيعيًا أن تتوارد بعد ذلك سلسلة من الاستنتاجات المعينة فإذا نظرنا إلى الحكومة على أنها تتطلب نوعًا معينًا من التخصص للاشتراك في النشاط الذي تقوم به..

رأينا أن الأقلية من الأفراد هي التي يحتمل تمتعها بالمستوى المطلوب وعلى ذلك يقل عدد الذين يختارون لهذه المهمة و تصبح الحكومة مكونة من أفراد قلائل، هذا النمط من التفكير نراه لدى "توماس كارليل"، ولكن

في صورة أكثر نقاء فهو يقول: إن الارستقراطيين ورجال الدين طبقتان الأولى حاكمة والثانية معلمة، وهما منفصلتان عن بعضهما، وإن كان أحيانا يحاولان الربط بينهما، ولا يوجد المجتمع الذي يخلو من هذين العنصرين كما لن يستقر مجتمع بغيرهما والسبب في ذلك يكمن في الإنسان نفسه إذ أننا إذا نظرنا إلى ما يحدث في ابعد القرى في أكثر الدول تطبيق النظام الجمهوري في العالم لوجدنا العنصرين يعملان بصورة أو بأخرى ذلك أن الإنسان لأنه يفترض ضآلته، يضطر لطاعة من يشعر أنهم اسمى منه، فهو يطيع الذين يحترم أفضل منه عقلا، أو أكثر منه قوة، يطيعهم حتى ليبدو سعيدا بهذه الطاعة".

أما الفيلسوف الاسباني "جوزيه أورتيجا جارسيه" فيقول في كتابه "ثورة الجماعات": "إن المجتمع يتكون من وحدة متفاعلة من عاملين يرتبطان معا هما الأقلية والجماعة والأقلية هي الأفراد ذوو الصفات الخاصة المتميزة"، أما الجماعة في مجموعات من الأشخاص ليست لهم هذه الصفات إنني لم أقل أبدا أن المجتمع الإنساني يجب أن يكون أرستقراطيا، ولكنه ارستقراطي بالفعل، وإلى درجة كبيرة فالحقيقة أن المجتمع سواء كان ارستقراطيًا بطبيعته أم لا، فانه لا يقال له بمجتمع بدرجة أرستقراطية وهو لا يكون مجتمعًا إذا لم يكن أرستقراطيًا".

إن مثل هذه المجادلات تقوم على عدد من الافتراضات، وهي تساعد على رسم الطبيعة الإنسان – واحد الأمثلة الكثيرة على وجود علاقة بين السياسية وعلم النفس، أن من المستحيل وضع النظريات في السياسة دون

أن تؤخذ في الاعتبار نظريات السلوك الإنساني التي تقوم على مبادئ علم النفس هو نقطة الالتقاء بين المبادئ التي تنتهجها الصفوة أو الطبقة المختارة التي تولى الحكم، هي البدا القائل بضرورة تقسيم الأفراد إلى مجموعتين لأسباب سياسية.

خرافة التفوق العنصري

إحدى الطرق التي تتبع للتميز بين الجماعات الإنسانية في تقسيمها إلى مجموعات عنصرية هي التي تتكون منها البشرية كلها، وإذا سلمنا بمبدأ التفرقة كان لابد أن يكون للجنس أو العنصر تعريف أكثر دقة حتى تتبين ما هو المقصود من التمييز بين جنس وآخر، ولسوء الحظ فإن كلمتي الجنس والعنصر قد استخدمتا بشكل لا يتسم بالدقة، فأساء ذلك إلى فائدتها في المناقشة العلمية ففي المطبوعات التي ظهرت، والخطب التي ألقيت، نجد إشارات كثيرة إلى "الجنس البشري"، و "الجنس الزنجي"، و "الجنس البريطاني" و "الجنس الأبيض"، و "الجنس الهندي"، وهكذا وواضح أن هذه التعبيرات ليست جميعها صحيحة إذ أن بعضها يتعارض أو يتداخل مع بعضها الآخر، فما المقصود مثلا من القول "الجنس البريطاني"؟

إن اللون إذا كان هو المقياس فإن الجنس البريطاني يكون تابعا المجموعة اكبر من الناس هم ذوو اللون الأبيض، وإذا كان المقياس هو الدين فإن الانجليز المسيحيين البروتستانت لا يمكن فصلهم عن غيرهم من المسيحيين البروتستانت، فإذا كان المقياس هو اللغة كانت اللغة الانجليزية

التي يستخدمها سكان الجزر البريطانية، بما فيها من لهجات كثيرة، لا تكفي للتمييز بينهم وبين سكان الولايات المتحدة الذين يتحدثون بالإنجليزية.

أما إذا كان مقياس التفرقة سياسيًا ويراد القول "الجنس البريطاني" هو المجموعة التي تشترك في تقاليد تاريخية واحدة وتعيش تحت ظل حكومة واحدة فإن المعنى يكون حينئذ على شيء من الوضوح، ولو أن، اللفظ الأنسب هو كلمة "الأمة".

إن "الجنس" له مدلول واحد واضح و سنستعمله بهذا المعنى فقط،، والمتخصصون في دراسة الأجناس يعرفون الجنس بأنه د تقسيم أساسي الإنسان، "يتحدد بالميزات الجسمانية" ويقول بعد ذلك إن ركلة العنصر اصطلاح بيولوجي يتعلق بالخصائص الجسدية التي تميز بين مجموعة – من الناس عن الأخرى"، ومن هذا التعريف يمكن استخدام كلمة "قوقازي" و"منغولي" و"زنجي" وإيجاد تقسيمات فرعية لها لوصف الخصائص الجسمانية لكل منها.

ما الذي نكشفه من ذلك؟

هناك اختلافات بين عنصر وآخر ما في ذلك شك، ولكن كيف تفسر هذه الاختلافات، وما هو أثرها الاجتماعي؟ ومع التسليم بوجود الاختلاف، فكيف يمكن التأكيد أن هناك نوعا أسمي من النوع الآخر، إن هذا غير ممكن إلا في حالة واحدة هي أن تكون هذه الخصائص ما يمكن بها التدليل على أنها تؤدي وظائف معينة بطريقة أفضل من الأخرى، ولنأخذ الأنف مثلا، ووظيفتها هي الشم، فإذا أمكن إثبات آن فتحات

الأنف الأرض أو الأطول لها علاقة بعدة حساستها، كان الأنف الأعرض أو الأطول دون شك اسمي نوعا من الأنوف الأخرى، ولكن هل مناقشة الأجزاء يمكن أن تعمم لتشمل الكل؟ على أساس هذه المقارنة بين الأنوف يمكن إثبات أن أجناسًا معينة من البشر قد زودتها الطبيعة بأسلحة للقيام ببعض الوظائف بدرجة أفضل؟ ومقارنة هذه الأعضاء ببعضها يمكن فقط الحكم بأن جنسا معينا أفضل من الجنس الآخر، أما المبدأ الذي يقول بأن الأجناس غير السامية هي في الحقيقة اقل مرتبة من الإنسان، وان الجنس السيد هم آدميون من درجة أعلى فهو منطق المستعمرين وحدهم الذين يخفون وراء هذه التفرقة أغراضهم الدنيئة.

ولما كانت كل حقبة تاريخية تترك خلفها حصيلتها فإننا ننظر إلى ما خلفه لنا القرن التاسع عشر في هذا الصدد، فاستعباد الإنسان كان مسموحًا به قانونًا في الإمبراطورية البريطانية حتى عام ١٨٣٣، وفي الولايات المتحدة حتى عام ١٨٦٣، وفي روسيا حتى عام ١٨٩١، وفي الأعوام العشرة الواقعة قبل الحرب الأهلية الأمريكية كانت الولايات الجنوبية تدافع عن قانونها "الشاذ" بموجب قانون نص فيه على دوام استعباد جماعة من البشر لجماعة أخرى. وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما ثار الملونون على السيادة البيضاء المفروضة عليهم، كان لا يزال هناك كتاب استعماريون أوربيون وأمريكيون يؤكدون عقيدة الاختلاف العنصري وسمو الجنس الأبيض ومن هؤلاء "روديارد كبلج" في أنشودته عن "عبء" الرجل الأبيض، و"دى جوبينو" الفرنسي

و"ماديسون جرانت" و"لوثروب ستودارد" الأمريكيان.

وفي دولة اتحاد جنوب أفريقيا يتمتع الأوروبيون وحدهم بكامل الحقوق السياسية، وتتكون حكومتها من الحزب الوطني، وهي تحكم منذ عام ١٩٤٨، ثم فازت في انتخابات عام ١٩٥٣، ١٩٥٨، والسياسة الرئيسية لهذه الحكومة هي التفرقة العنصرية، وقد عبرت عن ذلك في قوانينها بأنها تعني تفرقة مطلقة على أسس عنصرية، وتقسيم الشعب كله وتخصيص بطاقات شخصية لكل فرد لإثبات عنصره وتحريم التزاوج بين البيض والملونين وعزل المناطق التي يقيم فيها الملونون في المدن والتفرقة في الوظائف، ولما كانت الأقلية تتوق دائمًا إلى زيادة امتيازاتها، فإن حكومة جنوب أفريقيا تحصل طابع الدولة البوليسية، وتلك الطائفة الرجعية المتعصبة التي تتحدى تطور تاريخ العالم الحديث بعملها هذا إنما تمهد لفاجعتها المحتومة.